ايضا ابوان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت
عندهما المال بين الفروع اثلاثا باعتبار الابوان ثلثاه للذكر
وثلثه للانثى كما في الصورة السابقة وعند محمد يكون المال بين الاصول
اعني في البطن الثاني الذي هو اول ما وقع فيه الاقتلاف بالذكورة
والانوثة وهو بنت البنت وابن البنت اثلاثا وح يكون
ثلثاه لبنت ابن البنت لان ذلك نصيب ابيها قد انتقل اليها
وثلثه لابن بنت البنت فان نصيب امه قد انتقل اليه فصار الارث
سداسا مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما وهو ان للانثى
من الفروع لضعف الذكر ولما كان قول محمد قد تاج الى مزيد تفضيل
اشار اليه بقوله وكذلك عند محمد اي فكما اعتبر عنده حال
الاصول في البطن الثاني على ما مر فكذلك يعتبر عنده حال الاصول
المتعددة اذا كان في اولاد البنات المتساوية في الدرجة
بطون مختلفة وح يقسم المال على اول بطن اقتلف في الاصول
بالذكورة والانوثة للذكر مثل حظ الانثيين ثم جعل الذكور
من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث ايضا طائفة اخرى
على حدة بعد القسمة على الذكور والاناث فما اصاب للذكور
من اول بطن وقع فيه الاقتلاف يجمع ويعطى فروعهم حسب
صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الاصول اقتلاف
في الذكورة والانوثة بان يكون جميع ما بعالا طهما ذكورا
فقط واناثا فقط وان كان فيما بينهم من الاصول اقتلاف
ما اصاب الذكور ويقسم على اعلاء اطلاق الذي وقع في اولادهم

ويجعل

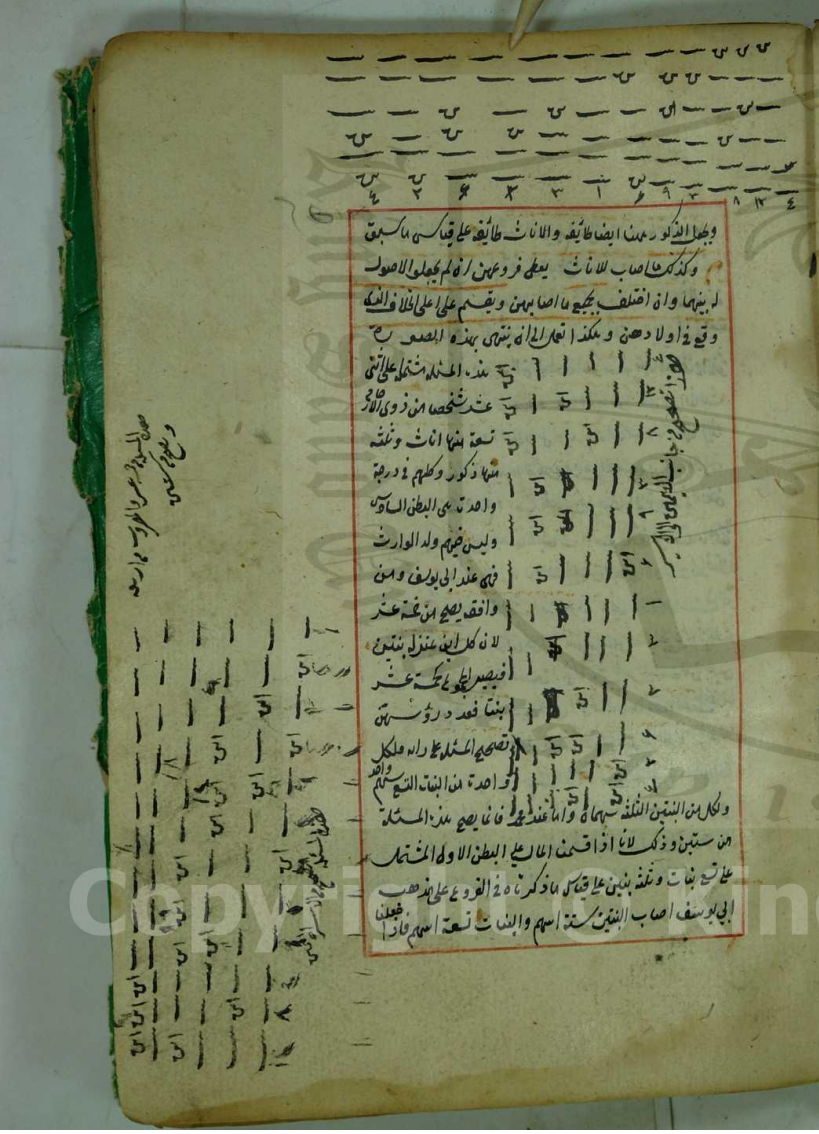

ويجعل الذكور من ايضا طائفة والاناث طائفة على قياس ما سبق
وكذلك اصاب الاناث يعطى فروعهن لانه لم يجعل الاصول
بينهما واذا اختلف يجمع ما اصابهن ويقسم على اعلى الخلاف الذي
وقع في اولادهن وهكذا اتعال الى ان ينتهي بهذه الصفة ح

هذه المسئلة مشتملة على اثنى
عشر شخصا من ذوي الارحام
تسعة منها اناث وثلثة
منها ذكور وكلهم في درجة
واحدة هي البطن الثاني
وليس فيهم ولد الوارث
فهي عند ابي يوسف ومن
وافقه تصح من ثمنية عشر
لان كل ابن منزل بنتين
فيصير الفروع كأنهم ستة عشر
بنتا فعدد رؤسهم
تصحيح المسئلة على ما ذكرنا فلكل
واحدة من البنات التسع واحد
ولكل من البنتين الثلثة سهمان واما عند محمد فانما تصح هذه المسئلة
من ستين وذلك لانا اذا قسمنا المال على البطن الاول المشتمل
على تسع بنات وثلثة بنين على ما ذكرناه في الفروع على مذهب
ابي يوسف اصاب البنتين ستة اسهم والبنات تسعة اسهم فاذا جعلنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)